

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

07 ماي 2018



CONSEIL DE LA CONCURRENCE

## بيان صحفي

ينظم مجلس المنافسة يوم 10 ماي 2018 يوم دراسي حول "المنافسة و ضبط السوق".

هذا اليوم سينظم بفندق "الجزائر" بالجزائر العاصمة بدء من الساعة التاسعة صباحا.

سوف ينشطه خبراء جزائريين و أجانب مختصين في هذا المجال.

فهو موجه للهيئات و التنظيمات العمومية، للمؤسسات، لتنظيمات أرباب العمل، جمعيات حماية المستهلك، للجامعيين، مؤسسات التكوين العالي و وسائل الإعلام، فهذا اليوم يندرج ضمن إطار برنامج المرافعة الذي يقوده مجلس المنافسة منذ إعادة تنشيطه في جانفي 2013 ، بهدف تسليط الضوء على مزايا المنافسة النزيهة بالنسبة للاقتصاد والمؤسسة والمستهلك.

ويشير مفهوم المنافسة إلى الفكرة التالية : يجب حماية المنافسة على هذا النحو لانعكاساتها الايجابية على الاقتصاد.

ويعرف مفهوم الضبط بأنه شكل من أشكال التدخل الذي من خلاله تتكفل الدولة بضمان القوة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتمتع بها المجتمعات البشرية في الحاضر و المستقبل.

المنافسة و الضبط هما النتيجة الحتمية لتحرير السوق.

منذ انفتاح المنافسة على الانشطة الاحتكارية و فك ارتباط الدولة بالإدارة لا يعني تخليها عن القطاعات المعنية لقوى السوق وحدها أو لفائدة المتعاملين و حدهم.

المهام الاقتصادية الجديدة للدولة لا تعني تخلي السلطة العمومية (الحكومة والبرلمان) لوضع، و تعريف، و مراقبة السياسات العمومية ومهام المصلحة العمومية.

إذ يؤدي إعادة نقل المهام الاقتصادية للدولة حتما إلى إنشاء سلطات جديدة تعمل باسم و لحساب الدولة بالنيابة عنها لضبط وضمان شفافية السوق.

وقد أنشئت أجهزة ضبط في الجزائر في أعقاب الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي بدأ في السنوات 90 للتكفل بهذه المهام بانتداب من الدولة . إذ يتعلق الأمر ، بمجلس المنافسة و سلطات الضبط القطاعية.

فالدستور المعدل في 2016 رسخ في مادته 43 خمسة (05) مبادئ تتعلق بالمنافسة:

- منع الاحتكار؛
- منع المنافسة غير النزيهة؛
- ضبط السوق من طرف الدولة؛
- عدم التمييز بين الشركات؛
- حقوق المستهلك.

إن مداخلات الخبراء و النقاشات التي تتبعها خلال هذا اليوم الدراسي سوف تتمحور حول النقاط التالية :

- النظام القانوني لهذه السلطات و لا سيما استقلاليتها اتجاه الجهاز التنفيذي و عالم الأعمال لتفادي التداخل في اتخاذ القرار؛
- كفاءات تعيين أعضائها ( عدم نهائية العهدة) الذي يساهم في تعزيز استقلالية هذه الهيئات؛
- تضارب المصالح؛
- المهام الإستشارية، القضائية و مراقبة هياكل السوق؛
- الطابع القضائي للقراراتها؛
- الإجراءات المطبقة عليها؛
- قوة العقوبة (الجزاءات)؛
- الطعون أمام السلطات القضائية ضد القرارات التي أصدرتها هذه السلطات (الرقابة القضائية)؛
- حتمية عرض نشاطاتها على الحكومة، للبرلمان و نشر قراراتها و آرائها؛
- حيادية قواعد المنافسة التي تتطلب تطبيقها على المتعاملين الاقتصاديين دون تمييز فيما يتعلق بوضعهم القانوني (شركات عمومية أو خاصة)؛
- تكامل في المهام بين هذه السلطات من أجل ضبط السوق؛
- هل يمكن للدوائر الوزارية أن تواصل ضبط السوق على الرغم من أن الدولة قد فوضت هذه المهمة إلى السلطات المذكورة أنفا مع مخاطر تشتت الموارد، والتدخل في ممارسة المهام، وتمييع المسؤوليات، إلخ...
- هل تطبق قواعد المنافسة في الاقتصاد الذي يمر بمرحلة إنتقالية أم أن السوق لازالت في مرحلة جنينية لم تنضج بعد؟



رئيس مجلس المنافسة  
عمارة زيتوني